الجبيل الصناعية

ملحق يصدر بمناسبة افتتاح عدد من المشروعات الحيوية في مدينة الجبيل الصناعية

إشراف :
يحيى محمد أبو رداس
قسم الملاحق الصحفية

إعداد :
ابراهيم صالح الغامدي

السبت ١٢ ذي القعدة ١٤٢٥ هـ ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٤م ـ العدد ١٣٣٣٣ ـ السنة الحادية و الأربعون

AL RIYADH-13333- 41st Year - Saturday-25-12-2004

بناء الجبيل "٢" بتكلفة ١٤ مليار ريال، ويوفر ٥٥ ألف فرصة عمل جديدة

سمو ولي العهد يدشن عدداً من المشاريع التنموية والصناعية للهيئة الملكية للجبيل وينبع

الأمير سعود بن ثنيان: بناء الجبيل ٢ سيساهم في جذب العديد من الاستثمارات تقدر بـ١٣١ مليار ريال

الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية

الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

■ تستقبل مدينة الجبيل الصناعية بالورود صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني يحفظه الله في يوم تاريخي بهيج حيث يتفضل سموه الكريم بوضع حجر الأساس وتدشين عدد من المشاريع التنموية والصناعية للهيئة الملكية للجبيل وينبع والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة مرافق المياه والكهرباء للجبيل وينبع (مرافق) وشركات القاطع الخاص الوطني.

وبهذه المناسبة التاريخية الكريمة أعرب صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود بن عبدالله بن رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع ورئيس مجلس إدارة سابك عن سعادته البالغة وامتنانه العظيم وتقديره العميق وترحيبه الكبير بسمو ولي العهد الأمين يحفظه الله مؤكداً بأن رعاية سموه الكريمة السامية ليدشن بيديه الكريمتين ويضع حجر الأساس لعدد من مشاريع الخير والنماء في قلعة الصناعات العالمية لهي امتداد طبيعي لمدى الحرص والدعم الكبيرين والاهتمام البالغ الذي أولته الدولة حماها الله بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني يحفظهم الله لدعم وتنمية كافة القطاعات والمشروعات التنموية ولا سيما الصناعية منها التي تدعم وتعزز اقتصادنا الوطني وتنوع مدخلاته، وقد تحققت وفق الرؤى الحكيمة والنظرة الثاقبة لحكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله نهضة صناعية شامخة تمثلت في تأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع في عام ١٣٩٥هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله وتأسيس شركة (سابك) عملاق الصناعات البتروكيماوية في شهر رمضان عام ١٣٩٦هـ الموافق سبتمبر ١٩٧٦م، كان التكاتف والتلاحم بين القيادة الحكيمة والقطاع الصناعي مما نتج عنه إرساء قاعدة صناعية صلبة في المدينتين الصناعيتين.

وقد نجحت الهيئة الملكية ولله الحمد في تخطيط وإنشاء وتطوير التجهيزات الأساسية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وتحويلهما إلى مدينتين صناعيتين ولن تقف عند هذا الحد بل ماضية قدماً للمزيد من الإنجازات والإبداعات وفي مقدمتها بناء الجبيل ٢ والتي تساهم في جذب العديد من الاستثمارات حيث إنه بناء على الخطط والدراسات المعدة من قبل الهيئة الملكية للتوسع في المدينتين تم استشراف آفاق المستقبل وحجم المجمعات الصناعية المستهدفة حتى عام ٢٠١٣م وكذلك حجم استثمارات القطاع الخاص المستهدف توطينها والتي تؤكد على استمرار تحقيق نتائج هامة في رفع حصص المملكة بالسوق العالمية في الصناعات البتروكيميائية ودور المدينتين في ظل المنافسة الدولية. ويتوقع أن تستقطب الجبيل ٢ وينبع ٢ استثمارات تقدر بـ١٣١ مليار ريال وتوفر ٥٥ ألف فرصة عمل جديدة وتمت مضاعفة أعداد المقبولين في كليتي الجبيل وينبع الصناعيتين وتطوير مناهجها لتتوافق مع متطلبات سوق العمل إضافة إلى الترتيب لتوسعة كليتي الجبيل وينبع الصناعيتين وإنشاء المعاهد التقنية فيما تسعى أرامكو لرفع كميات امدادات الغاز من مليارى قدم مكعب في اليوم إلى ٦ مليارات حالياً خلال السنوات العشر القادمة.

وتمكنت (سابك) بعزيمة رجالها المخلصين والمبدعين في تحقيق حلم الأمة وحمل مسؤوليات جسيمة تتمثل في إقامة وإنشاء وتشغيل صناعات أساسية وبتروكيماوية وتسويق منتجاتها بهدف استثمار موارد المملكة الهيدروكربونية والمعدنية مما مكنها لتصبح أكبر شركة غير بترولية في منطقة الشرق الأوسط ومنتج رائد في صناعة البتروكيماويات ونجحت في تاريخها المديد على مدى التسعة والعشرين سنة الماضية في تعزيز اسم المملكة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى في العالم بكل ثقة واقتدار.

ومن جانبه أعرب سعادة المهندس محمد بن حمد الماضي نائب رئيس مجلس إدارة سابك الرئيس التنفيذي عن سعادته العظيمة وعميق شكره الجزيل لهذه الرعاية الكريمة والتي تجسد مدى الحرص الكبير الذي أولته الدولة أعزها الله وحماها لدعم التنمية الصناعية بالمملكة والذي كان أحد أهم ثمراته الخيرة والمثمرة دوماً إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع وتأسيس الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والتي تفخر وتتشرف برعاية الدولة لها، وقد حققت إنجازات شتى غير مسبوقة عبر مختلف مجمعاتها العملاقة في كافة أعمالها وحصدت جملة من المكتسبات الباهرة على المستوى العالمي على جميع أصعدتها التشغيلية والإنتاجية والتسويقية والتقنية والبيئية والأمن والسلامة، معززة قدرتها التنافسية بطاقات إنتاجية متنامية تجاوزت (٤٥) مليون طن فيما تتطلع لتصعيد الطاقات الإنتاجية لتبلغ (٦٠) مليون طن بحلول عام ٢٠٠٨م وسوف يكون لهذه المشاريع الجديدة التي يرعاها سمو ولي العهد الأمين بطاقاتها الإنتاجية الكبيرة الدور الأعظم في تحقيق هذه الطموحات وسيكون لها مردود اقتصادي واجتماعي قوي ومبارك لدعم التنمية الوطنية وستهيئ آلاف الفرص الوظيفية للكوادر السعودية المؤهلة.

وفيما يلي نبذة للمشاريع المحتفى بها:

مشاريع الهيئة الملكية:

أولاً: المنطقة الصناعية.

الجبيل (٢) سيتم بإذن الله وضع الحجر الأساس لهذا المشروع العملاق إذ تم طرح العديد من مشروعات البنية التحتية في منافسة عامة وبدأت أعمال تسوية الموقع وسيتم تنفيذ المشروع على أربع مراحل حسب خطة عمل تواكب النمو الصناعي ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من أعمال التجهيز للمرحلة الأولى وبدء تسليم الأراضي للمستثمرين في أوائل عام ١٤٢٨هـ على أن تنتهي أعمال المرحلة الرابعة عام ١٤٤٤هـ بحول الله تعالى. وتقدر المساحة الإجمالية للمشروع (٦٣)كم٢ خصص منها (١٩)كم٢ للمرحلة الأولى وتبلغ التكلفة الإجمالية للجبيل ١٤,٢ مليار ريال منها (٤,٧) مليار ريال للمرحلة الأولى ومن المنتظر أن يجذب المشروع حال اكتمال استثمارات تقدر بـ(٢١٠) مليارات ريال، أي أن الريال الواحد الذي تنفقه الدولة سيجذب (١٥) ريالاً من الاستثمارات، كما أن المشروع سيوفر (٥٥) ألف فرصة عمل مباشرة للمواطنين وسينتج عنها (٢٢٠) ألف فرصة عمل غير مباشرة.

وبالاضافة إلى أعمال الردم والتسوية وحفر قنوات تصريف مياه الأمطار ليصبح الموقع جاهزاً لاستقبال المرافق والخدمات فإنه سيتم كذلك إنجاز عدد من الأعمال وهي:

❖ خطوط الوقود واللقيم:

ستنشأ شبكة من الخطوط لنقل مواد اللقيم (الغاز الطبيعي) من شبكة الغاز الوطنية وايصالها إلى الأراضي الصناعية المطورة عن طريق ممرات خاصة فوق سطح الأرض وتتشعب داخل المنطقة الصناعية لإيصال هذه المواد إلى المصانع.

❖ خطوط المنتجات الصناعية إلى الميناء:

سوف يتم تجهيز ممرات مخصصة لعبور أنابيب المنتجات الصناعية من (الجبيل ٢) إلى ميناء الملك فهد الصناعي للتصدير وتشمل هذه التجهيزات أعمال التسوية وإقامة الدعامات الخرسانية وتجهيزات السلامة والأمن الأساسية.

❖ مشاريع البنية التحتية المساندة (طرق، مياه، كهرباء، اتصالات).

سيتم تحديد شبكة لنقل التبريد من القنوات الرئيسية في الجبيل ١ إلى الجبيل ٢ بواسطة محطة ضخ وأنابيب ضخمة تعبر ممر الأنابيب (الخرسانية/ رأس تنورة) ثم تتولى توزيعها داخل منطقة الجبيل ٢، كما سيتم إنشاء شبكة من الأنابيب لتزويد المنطقة بمياه الشرب وبعض الاستخدامات الصناعية، كما ستنشأ شبكة خاصة بالصرف الصحي والصناعي. وشبكة الخطوط الكهرباء والاتصالات لتوفير الطاقة للمصانع وإنشاء البنية التحتية لخطوط الاتصالات الهاتفية. وكذلك تعبيد وسفلتة الطرق الرئيسة والفرعية وجميع أعمال الإنارة الخاصة بها.

❖ توسعة ميناء الملك فهد الصناعي:

تتضمن أعمال التوسعة الخاصة بالميناء إنشاء عدد من الأرصفة وساحات التخزين ومرافق مناولة المنتجات الصناعية المختلفة وغيرها من المرافق والمستلزمات الأخرى.

❖ المنطقة السكنية (تطوير حي جلمودة):

مواكبة للنمو الصناعي المنتظر في (الجبيل ٢) ستقوم الهيئة الملكية بتنفيذ أعمال تطوير البنية التحتية بحي جلمودة، فقد تم تخطيط الحي ليشتمل على مساجد ومراكز تجارية ومنتزه وعيادة طبية ومدارس وبعض المرافق الأخرى. ويستوعب الحي حوالي (٩٠٠٠) وحدة سكنية متنوعة ويتوقع أن يصل عدد سكانه إلى (٤٥٠٠٠) نسمة.

ثانياً: الافتتاح والتدشين:

(١) ربط (الجبيل ٢) بالجبيل ١,,,

استجابة للطلبات الاستثمارية فقد أنهت الهيئة الملكية أعمال وتطوير وتجهيز الأراضي التي تربط (الجبيل ٢) بالجبيل ١ بما في ذلك تمديد شبكة مياه الشرب بطول (١٣) كيلومتراً، وأحواض وشبكة مياه التبريد بطول (٨) كيلومترات وشبكة لمياه الصرف الصحي والصناعي بطول (٢٢) كيلومترا وشبكة لمياه الصرف المعالجة بطول (١٠) كيلومترات ومحطة كهرباء فرعية وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع مائتي مليون ريال تقريباً.

كما يتفضل سموه بافتتاح معهد الجبيل التقني، الذي يستهدف تخريج أجيال سعودية مؤهلة في التخصصات الفنية التي تلبي متطلبات الصناعات القائمة في الجبيل وينبع على وجه الخصوص.

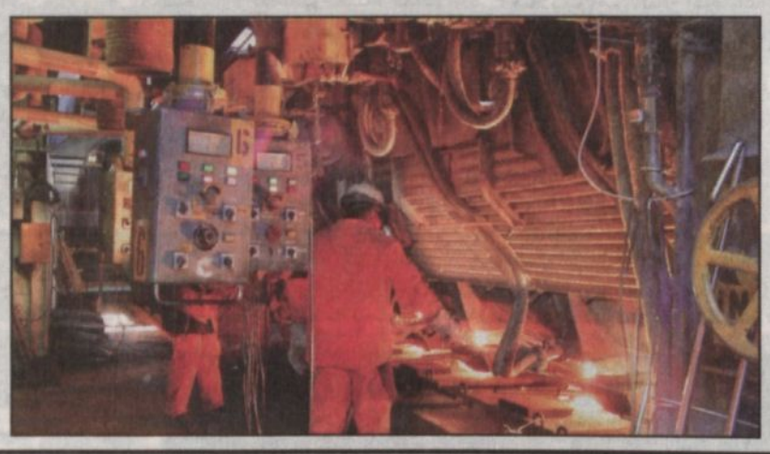

مساحتنا الاقتصادية

يحيى أبو رداس

■ العالم كله أصبح يتحدث بلغة الاقتصاد والسياسة العالمية مرتبطة بشكل وثيق بالمقدرات الاقتصادية حسب كل بلد ومقدراته الاقتصادية وقدراته الانتاجية والمملكة تعتبر من أكبر دول العالم في الاحتياطي النفطي ولديها مخزون كبير في الغاز، وهاتان السلعتان جعلتا للمملكة مكانتها في السوق العالمية ولها قرار مؤثر تسانده الحنكة والدبلوماسية الذكية لقيادة هذه البلاد في هذا المحور الهام.

ومنذ أن بدأ التفكير في تحويل الصحراء إلى واحة منتجة ومساندة انتاجنا من النفط بمنتجات أخرى لها نفس القيمة والحظوة في السوق العالمية كان الاتجاه الواثق والمدروس إلى الصناعات المعتمدة على منتجات البترول كمواد خام لمنتجات لها استراتيجيتها في السوق العالمية، فقد تم وضع حجر الأساس لمدينة الجبيل الصناعية قبل ٣٠ سنة تقريبا أعقبتها مدينة ينبع الصناعية وبدأت الصناعات الأساسية والثانوية في انتاجها ودخول السوق العالمية بمواصفات متميزة. وقد تجاوزت كل العثرات والعوائق لتثبت للعالم قدرتنا على الانتاج والمنافسة.

وازدحمت المساحة المؤسسة بجميع الخدمات في كل من الجبيل وينبع ولا تزال الحاجة ماسة في إقامة مشروعات صناعية عملاقة مساندة ودخول رأس المال السعودي ورجل الأعمال السعودي في ساحة الاقتصاد ورغبتهم في الدخول في معترك الإنتاج الوطني في الصناعات البتروكيماوية وصناعاتها الثانوية والمساندة ورؤية الهيئة في توفير خدمة أفضل على مساحة أكبر جاءت الجبيل ٢، وينبع ٢، لتكون مساحة اقتصادية أخرى على أرض الواقع على أرض الوطن.

ولتزيد مساحة تواجد المنتج الوطني على مستوى السوق العالمية ونحن في سباق مع الزمن لنرى قريباً بإذن الله وقد امتلأ مساحة الجبيل ٢، وينبع ٢، بالصناعات الأساسية والتحويلية. وقد استقطبت مجموعة من أبناء هذا الوطن فتزيد بذلك مساحتنا الانتاجية في السوق المحلية والعالمية وتزيد مساحة استيعاب الشركات لتوظيف الأيدي العاملة السعودية.

بتكلفة ١٣ مليار ريال والإنتاج عام ٢٠٠٨م

«شركة الكيان للبتروكيماويات» تحتفي بمشروع «الأوليفينات والأمينات» بطاقة (٦,٥) ملايين طن

الأحمدي لـ «الرياض»: مشروعنا يساهم في نشوء صناعات محلية تعتمد على منتجاتنا وذات عوائد مجزية برؤوس أموال متوسطة إلى صغيرة الحجم

■ تحتفي شركة تطوير وإدارة المشاريع الصناعية بالجبيل في يوم مشهود في تاريخنا بوضع حجر الأساس لمشروعها العملاق لإنتاج الأوليفينات والأمينات ومشتقاتها بطاقة إجمالية تبلغ ٦,٥ ملايين طن سنوياً وبتكلفة إجمالية تبلغ (١٣) ثلاثة عشر مليار ريال، حيث تتأهب الشركة لبدء الأعمال الهندسية بعد أن حصلت شركة فلور على عقد بتكلفة ٣٥٠ مليون ريال لإدارة تنفيذ المشروع وهو أول سلسلة العقود التنفيذية لمشروع الاوليفينات والأمينات ومشتقاتها والذي يُعد أكبر مشاريع القطاع الخاص في الصناعات البتروكيماوية بالمملكة ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل في عام ٢٠٠٨م.

وتستهدف الشركة إنتاج طاقات سنوية كبيرة متنوعة تشمل (١,٣٥) مليون طن ايثلين و(٩٧٠) ألف طن من البولي ايثلين و(٤٥٠) ألف طن من البولي بروبلين و(٣٠٠) ألف طن من البيسفينول و(٥٣٠) ألف طن من الجلايكول الايثلين والامينات بطاقة تبلغ (٢٨٠) ألف طن سنوياً وستتولى شركة كميكال ماركت اسوسياشن انكوربوراشن البريطانية مسؤولية المستشار التسويقي وشركة فوستر ويلر البريطانية مسؤولية المستشار الفني وشركة ارنيمست اند يونغ البريطانية للقيام بدور مستشار التدقيق والمراجعة.

«الرياض» التقت رئيس الشركة والعضو المنتدب المهندس ماجد بن عبدالله الأحمدي ودار الحوار التالي:

❖ بداية هل تحدثنا عن المشروع الذي تنوون إنشاءه في مدينة الجبيل الصناعية؟

- تسعى شركة تطوير وإدارة المشاريع الصناعية المحدودة (PMD) إلى إنشاء مجمع بتروكيماوي ضخم بمدينة الجبيل الصناعية بتكلفة تقدر بنحو ١٣ مليون ريال سعودي، وتنتج وحدات المشروع المواد التالية: البولي ايثلين، البولي بروبيلين، الايثلين جلايكول، البنزين العطري والفينولات، الميثيل أمين ومشتقاته، الايثانول أمين، الايثوكميلات ويتوقع أن تبدأ أعمال الإنشاءات بحول الله في العام ٢٠٠٥م ويبدأ إنتاج المشروع في عام ٢٠٠٨م. وقد صدرت موافقة مقام وزارة التجارة والصناعة على تأسيس شركة المشروع والتي أطلق عليها اسم: «شركة الكيان للبتروكيماويات - كيان».

❖ لماذا التركيز بالذات على إنتاج الامينات؟

- إن واقع الصناعات في المملكة ببالغ الأسف يعتمد اعتماداً كلياً على الصناعات البتروكيماوية الأساسية، وبذلك نجد أن حلقة التصنيع البتروكيماوي لم تكتمل بعد. إن دولاً أخرى تنتج مواد بتروكيماوية أساسية أقل مما تنتجه المملكة نجد إجمالي دخل صناعاتها البتروكيماوية يصل إلى أكثر من أربعين ضعفاً، وذلك لاكتمال حلقة التصنيع لديهم من الأساسية مروراً بالوسطية وحتى النهائية، لذلك نعتقد أنه يجب التركيز على إنشاء صناعات بتروكيماوية وسيطة ونهائية قادرة على التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية.

إن التوجه لهذا النوع من الصناعات سوف يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل القومي، إلى جانب أن هذه الصناعات توفر فرصاً وظيفية أضعاف ما توفره الصناعات البتروكيماوية الأساسية، ومن هذا المنطلق كان تركيز شركتنا على إنتاج الامينات وهي صناعة وسطية. وبالنظر إلى واقع صناعة الامينات في العالم نجد أن هناك أكثر من ٣٠٠٠ منتج من هذه المادة ويساهم مشروعنا بإذن الله في نشوء صناعات محلية تعتمد على منتجاتنا وذات عوائد مجزية برؤوس أموال متوسطة إلى صغيرة الحجم.

❖ في ظل إعلان الهيئة الملكية إنشاء منطقة الصناعات الجديدة (الجبيل - ٢) كيف تنظرون للاستثمار في المدينة خلال السنوات القادمة؟

- نعتقد أن العشر السنوات القادمة ستشهد الجبيل طفرة صناعية هائلة بإذن الله تعالى بسبب توفر البنية التحتية التي تحتاج إليها الصناعات إضافة إلى الوعي الاستثماري لدى المسؤولين في الهيئة الملكية للجبيل وينبع من خلال قدرتهم على تقديم كافة التسهيلات والخدمات المطلوبة لكافة راغبي الاستثمار.

❖ هل تعتقد بوجود ازدواجية الإنتاج في المشاريع البتروكيماوية في المملكة؟

- بالنظر إلى محدودية الاستهلاك المحلي في المنتجات البتروكيماوية، فإن هذه الصناعات في الأساس تعتمد على التصدير، لذلك نجد أن التنافس القادم في السوق العالمية ليس تنافساً بين الشركات السعودية أو حتى الخليجية، بل إن التنافس هو مع المنتجين العالميين، فضلاً عن أن الصناعات البتروكيماوية السعودية الأساسية لا تشكل سوى ما يقارب ٦٪ من حجم الإنتاج العالمي.

❖ إلى أي مرحلة وصل سير المشروع؟

- بدأنا ولله الحمد خطوات التنفيذ، فقد تم أخيراً ترسية عقد إدارة المشروع لشركة «فلور» لعمل التصاميم الهندسية وإعداد وثائق مناقصات إنشاء المشروع.

❖ كيف ترى تعامل الهيئة الملكية معكم كمستثمر جديد في المنطقة؟

- إن مشروعنا ولله الحمد يسير بخطى حثيثة ومدروسة حسب ما هو مخطط له ولا تواجهنا بفضل الله أي معوقات ويعود الفضل لله ثم للتعاون والدعم اللامحدود من قبل كل من شركة أرامكو السعودية ووزارة البترول والثروة المعدنية والهيئة الملكية للجبيل وينبع ووزارة التجارة والصناعة.

❖ ماذا عن الفرص الوظيفية وبالأخص نسب السعودة في مشروعكم خاصة وأنه يُعرف عنكم بأنكم من الغيورين جداً على السعودة وتعمل جاهدا لتحقيق ذلك؟

- نتوقع أن تستوعب مشاريع الشركة بإذن الله نحو ١٥٠٠ فرصة وظيفية مباشرة وسنعمل جاهدين على أن تكون النسب في أعلى مستوياتها تمشياً مع توجهات الحكومة أولاً ولإيماننا بجدوى السعودة اقتصادياً على المدى البعيد من خلال توطين الخبرة، وقد عايشت الشركة هذا الهدف من خلال طاقمها الوطني الذي فاقت نسبته الثمانين في المائة ونجحت فيه أيما نجاح.

❖ كلية الجبيل الصناعية أصبحت الخيار الأول للعديد من الشركات الجديدة، هل تركزون على خريجي الكلية في شغل بعض الوظائف؟

- كلية الجبيل الصناعية من الجهات الأكاديمية المرموقة والتي اكتسبت سمعة على مستوى البلاد ويعود ذلك لاهتمام المسؤولين بالهيئة الملكية بالجبيل بتهيئ الخدمات والأجهزة التي تحتاجها ولاحتكاكها المباشر مع الشركات الصناعية وبرامج تدريبها الفنية، وقد أثبت خريجوها كفاءة عالية بعد الانخراط في مجال العمل بالشركات الصناعية مما حدا بالكثير من الشركات إجراء دورات تدريبية لموظفيهم في كلية الجبيل الصناعية بدلاً من إرسالهم إلى الخارج ومن ضمن خططنا تدريب مجموعة من موظفينا المحتملين بكلية الصناعية ومجموعة أخرى إلى الكليات التقنية الأخرى بالمملكة.

❖ يعاني خريجو الجامعات المتقدمون من طلب الخبرة وهو طلب تعجيزي.. ما تعليقكم على ذلك؟

- نحن نرى بأن دور الشركات الصناعية في المملكة يتعدى غرس بعض المعدات والآليات إلى تنفيذ بنود عقد الالتزام الاجتماعي غير المكتوب تجاه الوطن والمواطن من خلال توظيف الخريجين الجدد والتكفل بتدريبهم وعدم التعامل السلبي مع المجتمع والاقتصار في التوظيف على أصحاب الخبرة.

(الفكرة سعودية وتطوير وإدارة المشروع تم بأيد سعودية وسنفخر سوياً بإذن الله بتشغيل المشروع بأيد سعودية مؤهلة)

(سيجلب ويوطن المشروع صناعات ذات تقنيات جديدة في المملكة)

(سيحوي المشروع مركزاً للتطوير والأبحاث كأحد أهم مرافقه الحيوية)

ويشار إلى أن هناك عدة جهات ساهمت في دعم إنشاء المشروع وتسهيل سبله منها وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة الصناعة والتجارة وشركة أرامكو السعودية والهيئة الملكية للجبيل وينبع.

وحققت الشركة إنجازات فيما تتطلع لمضاعفة الجهد، حيث سينتقل طاقم إدارة المشاريع بالشركة لمكاتب شركة فلور بمدينة كمبرلي ببريطانيا للعمل جنباً إلى جنب لوضع التصاميم الهندسية للمصانع ومرافق الشركة وجميع منشآتها، وكما سيتم تجهيز وثائق المناقصات الخاصة بشركات التنفيذ والإنشاء.

وسوف يسهم المشروع في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز صادرات المملكة غير البترولية إضافة إلى استحداث ١٥٠٠ فرصة وظيفية مباشرة وعدد أكبر من الوظائف غير المباشرة. كما سيسهم في نقل تقنيات جديدة مطورة للمملكة.

الجدير بالذكر أن شركة تطوير وإدارة المشاريع الصناعية هي شركة سعودية ١٠٠٪ مملوكة بالكامل لمهندسين ورجال أعمال سعوديين ذوي خبرة وتم تأسيسها لتأخذ على عاتقها المساهمة في تطوير المشاريع الصناعية والتي تعتمد على استخدام المصادر المحلية كالغاز والبترول ومشتقاتهما الكيماوية والبتروكيماوية كلقيم أول في مشاريعها الصناعية من خلال التزاوج الأمثل للخبرات الصناعية السعودية ورؤوس الأموال الوطنية. وقد حصلت الشركة على موافقة شركة أرامكو لتخصيص مادتي الايثان والبيوتان كمواد خام للمشروع وسيتم تغذية المشروع بالطاقة الكهربائية ذاتياً بنسبة ٦٠٪ فيما سيتم الاعتماد على شركة كهرباء الشرقية سكيكو بنسبة ٤٠٪.

مشاريعنا تستوعب ١٥٠٠ فرصة وظيفية مباشرة